الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وجباية

عنوان الموضوع

أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

-دراسة تحليلية للفترة 2001-2015-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالبتان:

-شرقي مروة

-خديجي إيمان

تحت اشراف الأستاذة:

- لعجال العمرية

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوعزيز عمر	أ.مساعد -أ-	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
لعجال العمرية	أ.مساعد -أ-	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
لعميد نور الهدى	أ.مساعد -ب-	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017 م

تشكـــرات

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

نتقدم بخالص شكرنا وعظيم امتناننا إلى الأستاذة المشرفة لعجال العمرية لصبرها معنا طيلة إنجاز هذا العمل، وعلى كل ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات.

ولا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفا، لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل.

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين اللذان لم يبخلا يوما عن مؤازرتي

وتشجيعي

إلى إخوتي الأعزاء (أسامة، لامية، اسلام، ريحانة، ياسين،

إسماعيل، وصديق)

إلى كل الأهل والأقارب كبيرهم وصغيرهم

إلى كل الأصدقاء والأحبة وزملاء الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع.

مـروة

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

اللـــــــه جـــــل جلالـه

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة. ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدـــــنا محـــــمد صلـــــى الله عـليه وسلم.

من ربط الله طاعتها بالجنة، من أحبهما حبا عميقا كالبحر متسعا كالفضاء

إلى نبع الحنان وبحر الأمان التي رافقتني دعواتها دائما إلى التي لو أفنيت عمري لأرضيها لما وفيت حقها " أمي الغالية ".

من تعب وضحى من أجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر والثبات وحب الخير " أبي العزيز"

إلى الأنوار التي انارت بيتنا وجعلته جميلا إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء والصديقات الأحبة وزملاء الدراسة.

إلى كل من ساعدني من قريبا أو بعيد.

إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كافة الأهل والأقارب والأحباب وكل من ساعدنا في هذا العمل من قريب ومن بعيد.

إيمان

1-فهرس المحتويات:

العنوان.	الصفحة
التشكرات.	I
الاهداءات.	III - II
فهرس المحتويات.	VII-IV
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الاول : مفاهيم حول الانفاق العام والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.	**01**
• **تمهيد**	**02**
المبحث الاول: عموميات حول الانفاق العام.	**03**
المطلب الاول: مفهوم النفقة العامة.	**03**
المطلب الثاني: ضوابط واسس الانفاق العام.	**10**
المطلب الثالث: آثار الانفاق العام الاقتصادية.	**12**
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.	**16**
المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.	**16**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.	**20**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	**22**
• **خلاصة الفصل**	**30**
الفصل الثاني: انعكاس برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة2001 -2015.	**31**
• **تمهيد**	**32**

المبحث الاول: برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.	**33**
المطلب الاول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	**33**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	**36**
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي" برنامج التنمية الخماسي" 2010-2014.	**40**
المبحث الثاني: أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي 2001-2015	**44**
المطلب الاول: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.	**44**
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2005-2009.	**53**
المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2010-2015.	**61**
• **خلاصة الفصل**	**72**
خاتمة عامة	**74**
قائمة المراجع	**78**

2-فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	34
02	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.	37
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	38
04	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.	41
05	تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2001-2004.	45
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.	47
07	معدلات النمو القطاعية 2001-2004.	49
08	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004.	51
09	تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2005-2009.	53
10	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائرخلال الفترة 2005-2009.	56
11	معدلات النمو القطاعية 2005-2009.	57
12	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر2005 -2009.	59
13	تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2010-2015.	62
14	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر 2010-2015.	65
15	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.	67
16	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام 2010-2015	69

3-فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطو النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2001-2004.	**45**
02	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	**48**
03	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004.	**52**
04	تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2005-2009.	**54**
05	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائرخلال الفترة 2005-2009.	**56**
06	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009.	**60**
07	تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.	**63**
08	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر 2010-2015.	**65**
09	تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2015.	**70**

مقدمة:

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، حيث تشهد الدول تطورات اقتصادية تحتم عليها مواكبة التغيرات، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل، من خلال إنعاش اقتصادها وتطوير برامجها ومخططاتها.

ويعتبر الإنفاق العام أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية وغيرها ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام تحفيز النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء المتقدمة منها أو النامية، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية السائدة وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة التي أقرت خلال الفترة 2001-2015 وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

1-الإشكالية:

الجزائر كباقي الدول تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث اتبعت سياسة إنفاقيه توسعية خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى تأثير هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل في:

-ما أهمية كل من الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي؟

-هل توجد علاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟

-كيف كان تأثير سياسة الإنفاق العام على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2-الفرضيات:

-تساهم النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وهي تخضع لجملة من الضوابط والمحددات، بينما يعكس النمو الاقتصادي اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وهو يتأثر بجملة من المحددات الداخلية والخارجية.

-تعمل سياسة الإنفاق العام على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وأهمها معدل النمو الاقتصادي.

-أثرت برامج دعم الإنعاش الاقتصادي المسطرة من قبل الدولة 2001-2015 في تحقيق النمو الاقتصادي.

3-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات شخصية وموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

-الرغبة في فهم الموضوع، والمساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

-تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في المجالات الاقتصادية.

-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

-تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره.

-يلعب الإنفاق العام دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

-توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

5-اهداف الدراسة:

تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إعطاء مفاهيم عامة حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

-معرفة واقع كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

-معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

-الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار.

6-حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية:

-الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2001-2015، فقد عرفت تطبيق برامج الاستثمارات العمومية من خلال المخططات التنموية، وكذلك البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

-الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

7-منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض ووصف سياسة الإنفاق العام، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي إضافة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز من جهة والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة اخرى.

8-الدراسات السابقة:

-طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013-2014، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العمومية بهيكليها تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

-بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2009 -2010، وقد طرحت الإشكالية كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وما هو أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي.

-ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013-2014، توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

-إبراهيم بوناب سمية، الإنفاق العمومي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة،2013 -2014، توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لا تملك قوة الدراسات والرشادة الكافية في الإنفاق، وتعاني كذلك من سوء اختيار نوعية البرامج، كما أنها تركز على قطاع المحروقات.

9-خطة البحث:

قمنا بدراسة الموضوع من خلال فصلين، يسبق كل فصل تمهيد وتليه خلاصة.

-الفصل الأول: وتم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، والنظريات المفسرة له، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول الإنفاق العام، وفي المبحث الثاني إلى عموميات حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

-الفصل الثاني: يمثل انعكاس برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2015، فقسمناه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري لبرامج الإنفاق العام في الجزائر خلال 2001-2015، أما المبحث الثاني فتضمن الدراسة التحليلية لأثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم لمختلف الدول، من هنا يعد هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي ترفع من معدلاته، ونظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي قد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر إلى دراسته وتحليل نماذجه.

ولا زال الجدل حول العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي وأي منهما يؤثر على الآخر أعطت الدراسات نتائج متباينة، فمنهم من أكد على فعالية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنهم من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة نوعية العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي. حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على مفهوم الانفاق العام والنمو الاقتصادي ونظرياته، من خلال مبحثين، المبحث الأول حول الانفاق العام والمبحث الثاني حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق العام.

تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الفكر الاقتصادي، فقد أصبحت مساهمة النفقة العامة جد مهمة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الانفاق العام، ضوابط وأسس الانفاق العام، وآثار الانفاق العام الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة.

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، ومع تطور دور الدولة صاحب ذلك تطور في النفقات العامة، مما زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة وعناصرها.

أولا: تعريف النفقة العامة:

توجد تعاريف عديدة للإنفاق العام من بين هذه التعاريف نذكر:

-تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[1].

-النفقة العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[2].

-النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة[3].

[1] -طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص122.

[2] -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص53.

[3] -حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص11.

-تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[1].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف النفقة العامة بأنها مبالغ نقدية تصدر من الذمة المالية للدولة بهدف تحقيق أهداف ومنافع عامة.

وتبرز من خلال هذه التعاريف ثلاث أركان أساسية للنفقة العامة هي:[2]

1-الشكل النقدي للنفقة: إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية، التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

2-صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة: تعتبر النفقة عامة تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام، فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام.

3-هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد.

[1] -سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص27.

[2] -محمود حسين الوادي، مبادئ، المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص ص106-108.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة.

أولا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:[1]

1-النفقات العامة الاقتصادية: وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والمنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالطاقة والنقل.

2-النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية، وكذلك النفقات المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية، والترفيهية والضمان الاجتماعي.

3-النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه.

4-النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

5-النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

[1]-المرجع نفسه، ص ص: 120-121.

ثانيا: تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها:

نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عادية ونفقات غير عادية:[1]

1-النفقات العادية: هي النفقات التي تغطيها الإيرادات العادية كالضرائب ومداخيل أملاك الدولة، وهي التي تظهر دائما وتذكر بانتظام في الميزانية، وتستخدم لإشباع الحاجات الدائمة للدولة مثل: الأجور والمرتبات، المنح، التعويضات...إلخ.

2-النفقات غير العادية: هي النفقات التي تغطيها الإيرادات غير العادية كالقروض، ولا تظهر دائما ولا تتكرر بانتظام في الميزانية، وهي نفقات ذات طبيعة استثنائية تظهر إلا في الحالات الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية...إلخ، وهي نفقات لا تتكرر سنويا.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين:[2]

1-نفقات عامة مركزية: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية، ويتحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة.

2-نفقات عامة محلية: تعتبر النفقة العامة محلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف، ويتحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

رابعا: تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج القومي:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج القومي إلى قسمين:

[1]-محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص110.

[2]-محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص ص : 124 -125.

1-نفقات عامة حقيقية: هي النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة.

2-نفقات عامة تحويلية: وهي النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القدرة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات.

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر في نصيب الفرد من الناتج القومي، وهذه الظاهرة لها أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

يعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق العام دون أن يكون هناك زيادة رقمية أي زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة. وهذه الأسباب هي:[1]

1-ارتفاع مستوى الأسعار: الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود (التضخم المالي)، مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها، لذا فإن حجم النفقات العامة لا يعكس بأي حال من الأحوال أي زيادة في السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع.

2-اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي): فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن يظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات المؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا، فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة.

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص:118-119.

3-زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان: فاتساع أقاليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في موازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم أو الكيف، وبالتالي يزداد حجم الإنفاق العام، أو هي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين، وتنقسم هذه الأسباب إلى:

1-الأسباب الاقتصادية: وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية وأهمها:

أ-النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: إنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذا الشيء يؤدي بالتالي إلى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع الحاجات العامة.

ب-تطور دور الدولة: أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق أهداف مجتمعها، فزاد حجم الإنفاق العام الذي اعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

2-الأسباب السياسية: ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ-الأسباب السياسية الداخلية: وتعود بصورة رئيسية إلى:

-تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات؛

-الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة؛

-تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها؛

-مستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة.

ب-الأسباب السياسية الخارجية: وتتمثل في:

-تزايد الإنفاق الحربي؛

-اتساع نطاق العلاقات الدولية؛

-توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية.

3-الأسباب الاجتماعية: تعود إلى العوامل الاجتماعية التالية:

-نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع؛

-زيادة عدد السكان.

4-الأسباب الإدارية: هناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما:[1]

-توسع الجهاز الإداري للحكومة؛

-استخدام الأساليب الإدارية الحديثة.

5-الأسباب المالية: وهذه الأسباب هي:

-توافر فائض في الإيرادات العامة؛

-لجوء الحكومات إلى أسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي.

[1]- نفس المرجع، ص ص: 112 -118.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الإنفاق العام.

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة، وإنما يكون ذلك وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها، حرصا على إضفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد والمجتمع، ورغم هذه الضوابط والمحددات فإن النفقات العامة في تطور متزايد ومستمر وذلك راجع لأسباب عديدة.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام:

حيث تكمن هذه الضوابط في:[1]

1-ضابط المنفعة: يقصد بهذا الضابط أن يكون الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة في الإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

2-ضابط الاقتصاد: يقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق بتجنب التبذير والإسراف، حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام ساهر على المصلحة العامة، إلى جانب جهاز إداري كفؤ وعند المسؤولية.

3-ضابط استمرار المنفعة والاقتصاد في النفقة: ولتحقق هذه الضمانات يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقة العامة، ويجب أن تكون مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها، ومن جهة أخرى يجب إحكام الرقابة على تنفيذها، وتأخذ الرقابة الأشكال التالية:

[1] -فنيش شمس الدين، العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص ص: 4 -6.

أ-الرقابة الإدارية: تتم من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم، ومن طرف وزارة المالية، من خلال إجراء عمليات رقابة لكل الجهات التي تستعمل المال العام.

ب-الرقابة التشريعية (البرلمانية): يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة وإيفاء لجان المراقبة على ارض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عملية الإنجاز.

ج-الرقابة المحاسبية: تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة متخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين، والتأكد من ضرورة احترام قوانين التنفيذ.

الفرع الثاني: محددات الإنفاق العام.

نعني بمحددات الإنفاق العام تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام، ومن هذه العوامل:[1]

1-الطاقة الضريبية: ونعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة، لأن الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وبالتالي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال، أما العوامل التي تحدد الطاقة الضريبية فهي:

أ-طبيعة القطاع الإنتاجي: فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبء ضريبي يختلف عن الآخر، فالقطاع الصناعي يكون عبئه الضريبي أكبر من القطاع الزراعي، ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه وبالتالي الاعتماد عليه بشكل كبير.

[1]- فنيش شمس الدين، نفس المرجع، ص8.

ب-الدخل: فكلما ارتفعت الدخول والأجور زادت الطاقة الضريبية، فنجد الدول التي تنخفض فيها الدخول لا تشكل فيها الاقتطاعات الضريبية إلا نسبة ضئيلة جدا، والدول التي ترتفع فيها الدخول تزداد فيها الاقتطاعات الضريبية "ضريبة الدخل".

ج-الأيدي العاملة: كلما زاد عدد الأيدي العاملة بالنسبة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية، لأن العامل الذي يحصل على دخل وبإمكانه أن ينفق من هذا الدخل ويعيل أسرته يستطيع ان يتحمل الأعباء الضريبية، وبالتالي كلما زاد عدد هذه الشريحة كان بالإمكان الحصول على ضرائب مباشرة وغير مباشرة بشكل أكبر.

د-التجارة الخارجية: كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية، لأن التاجر يستطيع أن يتحمل العبء الضريبي، وكثير من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

2-النشاط الاقتصادي: كلما زاد النشاط الاقتصادي تزيد النفقات العامة، لأن زيادة العمل والإنتاج والاستثمار تزيد من الدخول والإنفاق وبالتالي يزيد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني زيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة.

3-قيمة النقود: إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك إلى ثبات الإنفاق العام.

المطلب الثالث: آثار الإنفاق العام الاقتصادية.

تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضا معينة، وبالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا آثار غير مباشرة للنفقات العامة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

أولا: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي.

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها، ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في الدول النامية.

ثانيا: آثار النفقات العامة على الاستهلاك.

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات، تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية، وسنتناول كل نوع على حدى:[1]

أ-نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بها ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو خدمات لازمة لسير المرافق العامة.

ب-نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: وهو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور ومعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها.

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص:71-73.

ثالثا: آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي.

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع فيها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل فئة منه، ويتخذ نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج، فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم الإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، هذه العوامل تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية على النحو التالي:

أ-العمل والإنتاجية: حيث تتحدد الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب الفني فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني تحسنت ظروف معيشته وزادت إنتاجيته.

ب-الملكية الفردية لوسائل الإنتاج: وبذلك أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية.

ج-النفوذ الشخصي أو السياسي: الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج[1].

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل.

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص:71-79.

أولا: أثر المضاعف.

ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك، وإذ كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام والتصدير، ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، واثمان للمواد الأولية أو ريع على الإفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار.

ثانيا: أثر المعجل.

ينصرف اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، وثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.

ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر[1].

[1] –سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص80.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

تعتبر الرغبة الملحة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج والاستهلاك القضية الرئيسية التي هيمنت على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد بل هيمنت على الفكر الاقتصادي، وأصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ومن خلال هذا المبحث سنعرض في البداية أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي ثم نأتي لعرض أهم النظريات والنماذج المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

تجدر الإشارة على الغموض الذي يكشف هذا المصطلح وكذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم المقربة كالتنمية لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به قبل دراسة نظرياته، ونماذجه، وعليه سيتم تحديد مفهومه وعناصره، مقاييسه، وتكاليفه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وعناصره.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي.

هناك تعاريف متعددة للنمو الاقتصادي منها:

-النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان[1].

-يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطرة، طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

[1] -سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص61.

[2] -مايكل أيد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص455.

-ويعرف أيضا بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا[1].

-يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

-ويعرف بأنه العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[3].

وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى وزيادة نصيب الفرد منه[4].

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي.

1-العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته.

2-تراكم رأس المال: وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا لتوسيع الإنتاج.

3-التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة.

[1] -خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص13.

[2] -أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص63.

[3] -بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص25.

[4] -وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص09.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

أولا: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويتم القياس باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها:

1-معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية.

2-معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك بعد إزالة أثر التضخم وذلك عند قياس النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3-معدلات النمو بالأسعار الدولية: حيث يتم استخدام عملة واحدة لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استعمال بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة ونصيب الفرد من طول الطريق العام.

[1] -صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص34.

ثالثا: مقارنة القدرة الشرائية:

بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[1].

الفرع الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي.

يقصد بتكاليف النمو الاقتصادي التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع، في سبيل تحقيق اعلى معدلات نمو ممكنة ونجد من اهم هذه التضحيات ما يلي:[2]

أ-التضحية بالراحة الآنية: قد يتحقق النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية للدولة استغلالا كاملا، وزيادة هذا النمو بزيادة الإنتاج، عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة عدد ساعات العمل. ولكن هذه الزيادة في الإنتاج قد تكون على حساب العمال في انتقاص ساعات الراحة، ولا يقصد بساعات الراحة الكسل، وانما تلك الساعات التي يحاول العامل من خلالها استعادة القوى للعمل، وهذا ما سوف يضحي به العامل من اجل زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو.

ب-التضحية بالاستهلاك: قد لا يحدث النمو الاقتصادي في حالة عدم التمكن من الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن قد يحدث نمو ولكن بشرط ترشيد الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، ومنه فان نسبة الاستهلاك المضحى بها تصبح مؤشر لقياس النسبة الحقيقية للنمو في دولة معينة.

ج-التضحية بالرغبات الآنية: طالما كان الهدف زيادة معدل النمو فان ذلك يتطلب زيادة من التضحية سواء بالراحة او بالاستهلاك. فعندئذ لابد من مقارنة قيمة او كلفة التضحيات

[1] -زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص44.

[2] -بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 71-72.

التي يرغب بها اليوم او الغد، من اجل تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي ستتحقق.

د-الاضرار المرتبطة بالمحيط: ان من النتائج السلبية للنمو الاقتصادي والذي كان سببه التوسع في القطاعات الصناعية والفلاحية ...الخ حدوث مختلف أنواع التلوثات البيئية، حيث تصبح هذه القطاعات مضرة بحياة الفرد والمجتمع بالإضافة الى انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية وتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

إن مسارات النمو الاقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العملية تكشف أن هناك ثلاث عوامل أساسية هي التي تؤثر في عملية النمو وهي كالتالي:[1]

الفرع الأول: كمية رأس المال المادي.

من الملاحظ أن الأثر على الناتج الذي يحصل عليه الفرد من التراكم الرأسمالي قد أصبح ملحوظا حيث اعتبر في وقت ما المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي، وعموما نجد أنه طالما تتوافر لأي مجتمع فرص استثمار جديدة فإنه من الممكن له زيادة رصيده من رأس المال الحقيقي، وتبعا للنظرية الإنتاجية الحدية فإن التراكم الرأسمالي مصدر وحيد للنمو لابد أن ينتج عنه التناقص العائد من كمية رأس المال المستخدمة، ومع ذلك أثبتت الدلائل العلمية عكس هذه التنبؤات وكمثال على ذلك أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في غضون القرن الحالي، حيث ظلت نسبة الناتج (العائد) من رأس المال الجديد ثابتة وهذا رغم الزيادة الضخمة في رأس المال الجديد المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي مما يوحي بأن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية. ونستخلص من هذا أن قانون الإنتاجية الحدية يتوقف سيرانه بسبب

[1] -طيوش وسيلة، دحماني مسعودة، أهمية ترشيد النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص مالية وحساب المخاطر، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012-2013، ص77.

التوسع في فرص الاستثمار رغم صعوبة تحقيق ذلك دون معرفة حقائق أخرى حول العوامل المؤثرة في النمو بخلاف رأس المال، إلا أن هذا لا يعني عدم مسؤولية تراكم رأس المال عن زيادة النمو الاقتصادي وإنما ليس بالمصدر الوحيد لهذه الزيادة.

الفرع الثاني: الابتكار.

إن المعرفة والابتكارات الجديدة يمكن أيضا أن تساهم في نمو الدخل القومي، فإذا افترضنا أن جزءا من موارد المجتمع موجه لإنتاج السلع الرأسمالية بالكاد يكفي لإحلال رأس المال القديم برأس مال جديد بنفس الشكل والنوعية، يجعل رصيد رأس المال الحقيقي ثابتا ولا يحقق أية زيادة في الدخل القومي إلا أن وجود نمو فيما يعرف بالمعرفة الفنية بحيث يتم استبدال المعدات الرأسمالية المتقادمة بمعدات جديدة أكثر إنتاجية. في هذه الحالة سينمو الدخل القومي بسبب المعرفة الفنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال.

فهذا النوع من الزيادة في الدخل القومي وبالتالي فالنمو الاقتصادي ينتج إما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع أو من خلال استيرادها من الخارج.

الفرع الثالث: نوعية رأس المال البشري.

يميل بعض الاقتصاديين إلى الحديث عن تماثل في عنصر العمل كأحد العناصر الداخلة في عملية الإنتاج، لكن من الواضح وجود اختلاف في نوعية هذا العمل التي ترتبط إيجابيا ببعض الأمور الهامة من بينها التحسينات في صحة السكان، وطول أعمارهم، هذه الأمور زيادة إلى كونها أهدافا في حد ذاتها فإن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية وذلك بفضل تحجيم حالات المرض والحوادث والغياب عن العمل، ومن ناحية أخرى متعلقة بنوعية رأس المال البشري وهي التعليم والتدريب الفني، بمختلف مستوياته ومن المؤكد أن التعليم والتدريب أمران مطلوبان للارتقاء بنوعية العمل وذلك من أجل الابتكار، التشغيل، إدارة وإصلاح الآلات الضخمة المعقدة التركيب في غمرة التطور

التكنولوجي الكبير في غضون السنوات الأخيرة، كما أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني يعملان على زيادة الإنتاج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة وزيادة متوسط دخل الفرد تبعا لذلك[1].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

إن مفهوم النمو الاقتصادي تغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة، تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وروبرت مالتوس، وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي"، وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدى.

أولا: نظرية آدم سميث (1776):

تمثل أراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوث واكتشاف العوائق التي تحول دون ذلك، واعتبر العمل مصدر لثروة الأمم وقسمه لزيادة الإنتاجية، كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل والرفع من الإنتاج، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وحسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تطور التجارة الخارجية من شأنها توسيع السوق.

كما بين الدور الذي يلعبه الادخار في التوجه نحو الاستثمار، ودعا إلى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط، ومن أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هي محدودية الموارد الطبيعية.

[1] –نفس المرجع، ص78.

ثانيا: نظرية روبرت مالتوس (1791):

يعتبر الاقتصادي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو والتنمية، ونظر للطلب الفعال كمحدد للعرض، كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي.

ورأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك مما يؤدي إلى الحد من الاستثمار، بالإضافة إلى إشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين هما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

ثالثا: نظرية دافيد ريكاردو (1817):

اعتبر دافيد ريكاردو حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايد بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية.

ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم: ملاك الأراضي، الرأسماليون والعمال الزراعيون.

الفرع الثاني: نظرية كينز للنمو.

عرف كينز بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك، ومعارضته لقانون ساي، حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

إذ اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار، وأكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة.

من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، فيتجلى حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة، سعيا منها لتشجيع الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية[1].

الفرع الثالث: النظرية الحديثة للنمو.

إن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مرافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين

[1] –زكاري محمد، مرجع سابق، ص ص:46–51.

البلدان، وترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي الاستثمار في رأس المال البشري والعيني.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي، ومن أهم هذه النماذج نجد:[1]

1-نموذج لوكاس Lucas :

قام لوكاس بإدخال رأس المال البشري في نموذجه حيث ابتدأ بمجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

-يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع والخدمات والآخر مهتم في تكوين رأس المال البشري؛

-لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول وعددهم يساوي n؛

-يكون تراكم رأس المال البشري kh مقيد بالدالة التالية h=B(1-u).

حيث: u الزمن المسخر للعمل.

(1-u): الزمن المسخر للتعليم.

B : مقدار الفعالية.

ومنه يصبح لدينا $\frac{h}{n} = B\ (1-u)$

دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس تأخذ الشكل التالي: $y= K^{B}\ (hl)^{\ 1-B}$

وتمثل h: رأس المال البشري الفردي.

[1] -وعيل ميلود، مرجع سابق، ص30.

نجد أن نموذج لوكاس له خصائص مشتركة مع نموذج سولو، حيث نجد في نموذج لوكاس أن الرأس المال البشري h يلعب دور التقدم التقني A في نموذج سولو، مع اختلاف أن لوكاس يقدم تفسير النمو رأس المال البشري على عكس سولو، الذي اعتبر A ثابتا.

حيث يرى لوكاس أنه كلما كان هناك تسخير وقت كافي للتكوين والتدريب (1-u) من طرف الأفراد، كلما ساعد على زيادة رأس مال البشري Kh وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وفي هذا النموذج نجد أيضا أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول ويرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، حيث نجد أن الدول المتقدمة تتميز بمعدلات تنموية جيدة لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي لتكوين أفرادها على عكس الدول المتخلفة التي تتميز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم إعطاء الأهمية الكبيرة للتعليم والتكوين لأفرادها، والتي عادة ما يكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

2-نموذج رومر Romer لسنة 1990:

يعتبر نموذج رومر لسنة 1990 أكثر واقعية من النماذج السابقة من ناحية تمثيله لعملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي حيث ينطلق رومر من فكرة وهي أن المعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس[1].

وأكد رومر أن رأس المال البشري يصبح منتجا من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت هذه الأخيرة (المعرفة) أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر.

[1] -عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص:43-44.

ويعتمد نموذج رومر على ثلاثة قطاعات: قطاع البحث والتطوير، قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية.

أ-قطاع البحث والتطوير:

والتي اعتمدت على معادلة تراكم المعرفة من الشكل:

$$A= \delta H_A A$$

حيث $\delta>0$ وهي معلمة فعالية البحث.

A: مخزون الأفكار.

H_A : عدد الباحثين.

$_A$: مقدار الأفكار الجديدة.

أما معدل نمو الأفكار فتكون من الشكل $\frac{A}{A} = \delta H_A$ ، أي أن كل وحدة إضافية من الباحثين ستزيد مخزون المعرفة.

ب-قطاع السلع الوسيطية:

ويعتمد إنتاج السلع الوسيطية X_i عن طريق براءة الاختراع المشتراة من قطاع البحث والتطوير، ويتم التعبير عن قطاع السلع الوسيطية بالمعادلة: $K = \int_0^A x(i)di$

حيث k رأس مال المادي X(i) الكمية الموجودة من كل نوع من رأس المال.

ج-قطاع الإنتاج النهائي:

ويعتمد على المعادلة التالية: $y = H_y^{\alpha} L^{B} \int_0^A [X(i)]_{di}^{1-\alpha-\beta}$

وتتميز هذه الدالة بغلة حجم ثابتة والتي تأخذ في الحسبان خاصية عدم التجانس في رأس المال، واعتبر رومر أن الشركات سوف تقوم بطلب هذه السلع بشكل يجعل أسعارها متساوية

وتنتج $Xi = \overline{X}$ من السلع وبالتالي فإن رأس المال المستخدم من قبل الشركات العاملة في قطاع السلع النهائية هو ($A\overline{X}=K$) حيث A هو عدد الشركات التي تنتج السلع وسيطة، وعلى هذا الأساس فإن دالة الإنتاج لهذا القطاع يمكن كتابتها كما يلي: $y = H_y^{\alpha} L^{B} A\overline{X}^{(1-\alpha-\beta)}$

والتي تعتبر عن أن مخزون المعرفة A يعتبر محور للنمو الاقتصادي وأن X يعتبر معلمة وليس عاملا من عوامل الإنتاج[1].

3-نموذج بارو BARRO: قدم بارو نموذجه للنمو الاقتصادي سنة 1990، في هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية كالطرق، الموانئ، إعداد وتأهيل رأس المال البشري مثل التعليم والصحة ...إلخ، ويميز بين نوعين من رأس المال العام رأس المال العام الإنتاجية وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، بالتأثير على معدل التطور التكنولوجي ورأس المال البشري...إلخ، ورأس المال الاستهلاكي الذي يسمح بتحسين مستويات الرفاهية لدى المستهلكين.

في هذا المجال، فإن السياسة الاقتصادية للدولة يمكنها أن تلعب دور أساسي في النمو الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية وسياسة الانفاق. من خلال هذا النموذج نحصل على النتائج التالية:[2]

[1] -رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص ص: 90-91.

[2] -زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص ص: 165-166.

-التأكيد على وجود الوفورات الخارجية الإيجابية للنفقات وهو ما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط إيجابا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛

-لما كانت الإيرادات ثابتة، وأن الإنتاج يعتمد على تراكم عامل الإنتاج فإن النموذج يعطي نموا ذاتيا؛

-معدل الضريبة يلعب دورا إيجابيا في التأثير على معدل النمو إذ ينجم عن زيادة معدل الضريبة، زيادة مستوى رأس المال العام، ومن ثم نمو الإيرادات الخاصة نتيجة ازدياد فاعلية رأس المال الخاص وبالتالي تطور معدل النمو.

خلاصة:

يمكننا أن نستخلص في نهاية هذا الفصل بأن النفقات العامة تعتبر أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني التي ترمي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي، أي تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومن جهة أخرى تسعى للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي، وسياسة الإنفاق العام وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة، إذ يكون الهدف منها تطوير الجانب الاجتماعي، وتحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة، والنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى، وانطلاقا من ذلك تطورت نظرياته ونماذجه.

وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل.

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تولي أهمية كبيرة للإنفاق العمومي سعيا منها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات وبرامج بغية تطوير قواعدها المتعلقة باقتصادها المحلي حيث تحرص الجزائر على خلق المناخ المناسب والأمثل من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاجتماعية وذلك بالاستفادة من مزايا الانفاق العمومي والمشاريع العمومية التي تخص الشعب الجزائري.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على السياسة الإنعاشية التي انتهجتها الجزائر والدور الذي يلعبه كل برنامج، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول من أجل دراسة سياسة الإنعاش وبرامج الإنعاش في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. أما الفصل الثاني خصص لدراسة أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2015 مخططات و برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004)، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت في الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول رقم (01):[1]

[1] -بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص194.

الجدول رقم(01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج).

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,3	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205.4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص194.

الفرع الثاني: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ونهائية وهي:[1]

1-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

2-خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

3-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:[2]

[1] -ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص164.

[2] -بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص194.

-تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي والذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛

-دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

-تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثالث: تقييم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ما يلي:[1]

- تم استهلاك % 96,22من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع؛
- يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع؛
- 1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛
- لم يتجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛

[1] -معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص243.

– لقد أدت زيادة الإنفاق المتبع من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

–حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:

أ–أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.

ب–أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.

ج–أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي الى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

المطلب الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005–2009).

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار للبرميل سنة 2004.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة

بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول رقم (02):[1]

الجدول رقم(02): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج).

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص203.

[1] -بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص ص:202-203.

الجدول رقم (03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج،%).

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908, 5	45, 5
تقويم المنشآت الأساسية	1703, 1	40, 5
دعم التنمية الاقتصادية	337, 2	8
تطوير الخدمة العمومية	203, 9	4, 8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1, 1
المجموع	4202, 7	100

المصدر: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص66.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

-استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون لاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

[1] -طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص65.

-تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة لمحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الثالث: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو.

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

-اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007؛

-حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007؛

-ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17,7%سنة 2004 إلى % 10,3سنة 2009؛

-تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار؛

-غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛

-تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛

-استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

[1] -معط الله أمال، مرجع سابق، ص245.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 دج مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار).

ويشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم (04):

الجدول رقم (04): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

(الوحدة: مليار دج، %).

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49, 6
تحسين الخدمات العمومية	1666	31, 6
المنشآت الأساسية	6448	8, 1
التنمية الاقتصادية	1566	7, 7
مكافحة البطالة	360	1, 8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1, 2
المجموع	20412	100

المصدر: معط الله أمال، مرجع سابق، ص246.

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها وكذا:

-لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛

-عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛

-كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛

-التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية والمطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛

-السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛

-تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛

-دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛

-تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛

-ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات، والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛

-تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛

-مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛

-تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1] -معط الله أمال، مرجع سابق، ص ص:245-247.

الفرع الثالث: تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

لقد استطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية:[1]

-انخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9,8%؛

-ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت 1,15% مليار دولار سنة 2012 مقابل 0,96 مليار دولار سنة 2010؛

-ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 3,5 مليار دولار سنة 2010؛

-ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار عن طريق أجهزة دعم التشغيل؛

-على الصعيد الخارجي تخلصت الجزائر أو كادت من مديونتها حيث وصلت إلى 3,6 مليار دولار سنة 2012.

- كما أن ميزانها التجاري سجل فائض تجاري معتبر قدر بـ 20,1مليار دولار، في حين زاد احتياطي الصرف من 162,2 مليار دولار سنة 2010 إلى 191 مليار دولار سنة 2012.

وكذا انعكست برامج الاستثمارات العمومية والتي كان لها تأثير واضح على الجوانب التالية:

-انخفاض الديون الخارجية من 25,2 مليار دولار سنة 2000 إلى 3,6 مليار دولار سنة 2012؛

-انخفاض معدل البطالة من 29,5 % سنة 2000 إلى 9,8% سنة 2012؛

-ارتفاع فائض الميزان التجاري الذي وصل إلى 20,1 مليار دولار سنة 2012 مقابل 12,3 مليار دولار سنة 2000؛

-ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2,4 %سنة 2000 إلى 3,3 %سنة 2012؛

-النفقات العامة في الجزائر تميزت بالارتفاع المستمر.

[1] -فنيش شمس الدين، مرجع سابق، ص ص:50-51.

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (2001-2015).

يعتبر النمو الاقتصادي تحقيق الزيادة في الدخل القومي عبر الزمن، وهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات، وتعتبر الميزانية أهم الأدوات والوسائل لتخطيط وتنفيذ برامج الاستثمار مما يرفع من النمو الاقتصادي، ويعتبر الإنفاق العام أهم أدوات الميزانية في ذلك.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة، ثم نسبة تطور الناتج الإجمالي المحلي، وبعدها نسبة تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.

سنحاول إظهار تطور النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير والتجهيز خلال مرحلة دعم الإنعاش 2001-2004 من خلال الجدول رقم (05):

الجدول رقم (05): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج، %).

النفقات / السنوات	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2001	1321	/	963, 6	/	357, 4	/
2002	1550, 6	17, 4	1097, 7	13, 9	452, 9	26, 7
2003	1639, 3	5, 7	1122, 8	2, 3	516, 5	14
2004	1888, 9	15, 2	1250, 9	11, 4	638	23, 5

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/10).

ولإيضاح تطور النفقات العامة أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2001-2004.

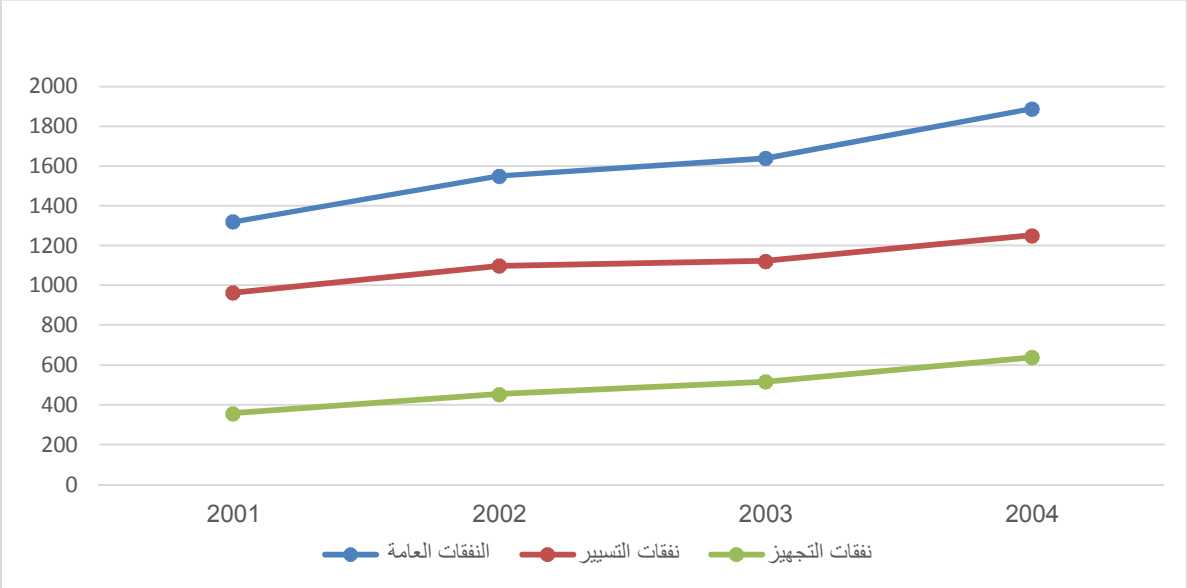

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/10).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) والجدول أن النفقات العامة في تزايد، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، ففي سنة 2001 قدرت النفقات العامة بـ 1321 مليار دج، لتواصل ارتفاعها إلى سنة 2003 حيث قدرت النفقات العامة للميزانية بـ 1639,3 مليار دج وهي تمثل زيادة قدرها 5,7%مقارنة بسنة 2002، حيث ترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة النفقات الرأسمالية، نفقات الموظفين، والخدمات العامة، أما سنة 2004 سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 15,2% حيث بلغت مقدار 1888,9مليار دج، أما بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز فنلاحظ أن:

-**نفقات التسيير:** في سنة 2001 قدرت نفقات التسيير بـ963,6 مليار دج وذلك نتيجة لارتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، وخلال سنة 2003 زادت نفقات التسيير بنسبة 2,3 % مقارنة بمستواها في سنة 2002 حيث وصلت إلى 1122,8مليار دج مقابل 13,9 %سنة 2002، وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور في بعض قطاعات الإدارة العامة، لتواصل الارتفاع لتبلغ أقصى حد لها سنة 2004 بقيمة 1250,9مليار دج.

-**نفقات التجهيز:** قدرت نفقات التجهيز بـ 357,4مليار دج سنة 2001 ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2001، وفي سنة 2003 بلغت نفقات التجهيز مقدار516,5 مليار دج أي بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2002 وهي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال ماي 2003، وفي سنة 2004 ارتفعت بنسبة 23,5 %، ويعود سبب زيادة هذه النفقات إلى برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 4,8 %وبلغت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي 1% كمتوسط سنوي.

وفيما يلي الجدول رقم (06) يظهر معدل تطور النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

(الوحدة: %).

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,0	5, 2	5, 9	6, 2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1, 6	3, 7	8, 8	3, 3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2, 7	4, 8	6, 9	5, 2

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع (2017/04/12).

لإيضاح تطور معدلات النمو الحقيقية أكثر في الجزائر خلال فترة مخطط دعم الإنعاش اعتمدنا على الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.

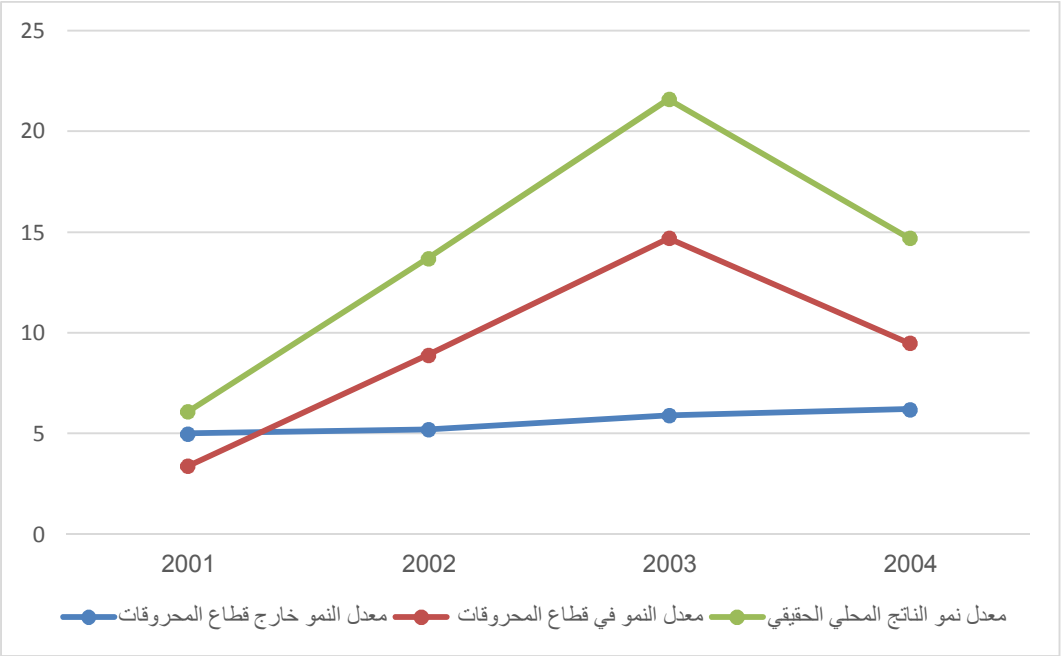

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/13.)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6,9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5,2 % سنة 2004، وذلك راجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا قدره 1,2% ونلاحظ أيضا أن منحنى معدل نمو الإنتاج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات ويرجع ذلك إلى انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي يبرز لنا التوزع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة 2001-2004 كما يلي:

الجدول رقم (07): معدلات النمو القطاعية 2001-2004.

(الوحدة: %).

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1,6	3, 7	8, 8	3, 3
الصناعات	-1, 0	-1, 0	3, 5	-1, 3
البناء والأشغال العمومية	2, 8	8, 2	5, 5	8, 0
الفلاحة	13, 5	-1, 3	19, 7	3, 2
خدمات الإدارة العامة	2, 0	3, 0	4, 5	4, 0

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/15).

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في معدلات النمو في معظم السنوات، ونلاحظ أن:

-**القطاع الفلاحي:** حقق هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة وهذا راجع إلى الظروف المناخية، حيث بلغ نسبة 13,5 % سنة 2001، إلا أنه انخفض سنة 2002 إلى1,3-% ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع حسب مخطط دعم الإنعاش، بعدها ارتفع إلى 19,7 % وذلك لتحسن الظروف المناخية وزيادة الدعم الفلاحي ليعاود الانخفاض إلى 3,2% سنة 2004.

-**قطاع البناء والأشغال العمومية:** حاز هذا القطاع على أكبر المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد بلغ معدل نموه 2,8%سنة 2001 ليرتفع الى 8,2% سنة 2002، وذلك لارتفاع حجم الإنفاق لهذا القطاع والذي بلغ في كلتا السنتين حوالي 170,9مليار دج، بعدها انخفض معدل القطاع إلى 5,5% سنة 2003 بسبب تأثره

بزلازل ماي 2003، ليعاود الارتفاع إلى 8% في السنة الموالية وهو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع.

-قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسب نمو منخفضة خلال فترة برنامج الإنعاش، لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال برنامج دعم الإنعاش، فأعلى نسبة سجلها القطاع هي 3,5%سنة 2003.

-قطاع الخدمات: لعب هذا القطاع دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 حيث بلغ معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة3,3% ، وذلك يرجع بالأساس إلى ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من تنشيط لقطاع النقل والاتصالات.

الفرع الثالث: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004.

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش، حيث قامت الحكومة ببعض المشاريع الاستثمارية، وهذا ما أثر على الناتج الداخلي، وسيتم توضيح العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والنفقات من خلال الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج، %).

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج الداخلي الخام	النفقات العامة/الناتج الداخلي الخام	نفقات التسيير /الناتج الداخلي الخام	نفقات التجهيز /الناتج الداخلي الخام
2001	1321	963,6	357,4	4227,1	31,3	22,8	8,5
2002	1550	1097,7	452,9	4522,8	34,3	24,3	10
2003	1639,3	1122,8	516,5	5252,3	31,2	21,4	9,8
2004	1888,9	1250,9	638	6149,1	30,7	20,3	10,4

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع (2017/04/15).

ولتوضيح علاقة النفقات العامة بالناتج الداخلي الخام، نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004.

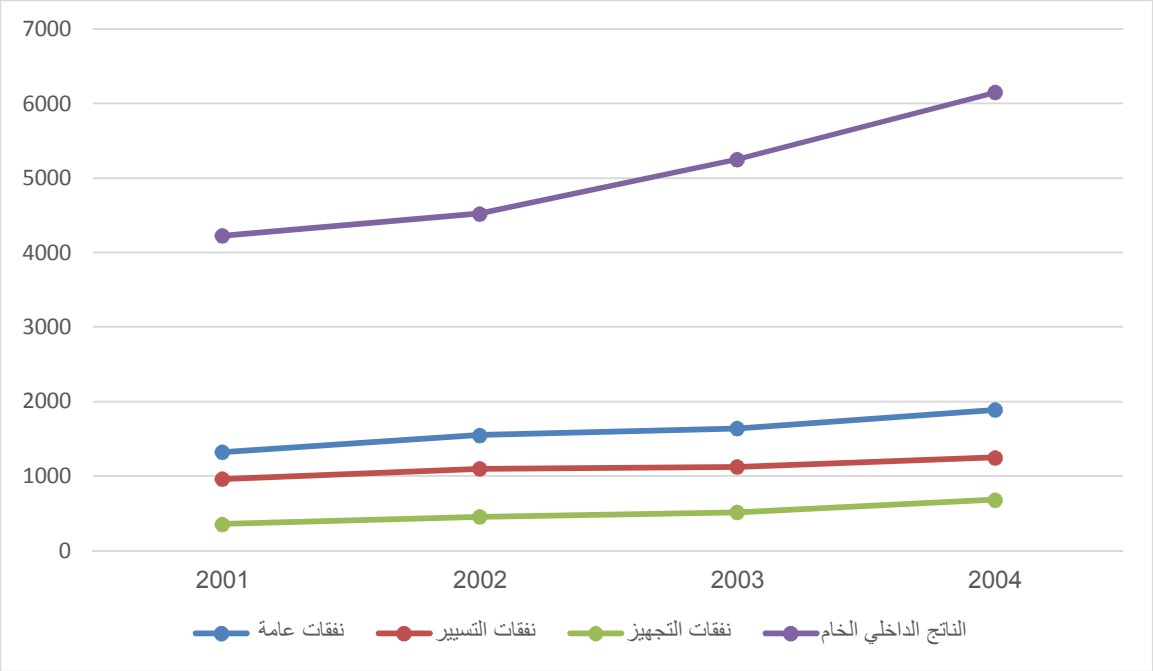

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/15).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (03) ان:

ارتفاع الناتج الداخلي الخام وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 2001-2004 مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الدولة، وبالتالي قيامها ببعض الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه والصناعات، البناء والأشغال العمومية، وهذا ما يفسر لنا زيادة النفقات العامة، وبالتالي يمكن أن نفسر ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى التوسع في الإنفاق الذي سمح بزيادة معدل النمو في بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

تمثل نفقات التسيير حوالي 22% من الناتج الداخلي الخام، وتمثل نفقات التجهيز 38% منه في المتوسط للفترة 2001-2004، وهو ما يعكس تأثر نفقات التجهيز بارتفاع إيرادات المحروقات.

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، والذي يزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

تم إبراز نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2009 من خلال الجدول رقم (09):

الجدول رقم (09): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج، %).

النفقات / السنوات	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	2052	8, 6	1245, 1	-0, 5	806, 9	26, 5
2006	2453	19, 5	1437, 9	15, 5	1015, 1	25, 8
2007	3108,7	26, 7	1674	16, 4	1434, 6	41, 3
2008	4191	34, 8	2217, 8	32, 5	1973, 3	37, 6
2009	4246, 3	1, 3	2300	3, 7	1946, 3	-1, 4

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

ولإيضاح تطور النفقات العمومية اعتمدنا على الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر 2005-2009.

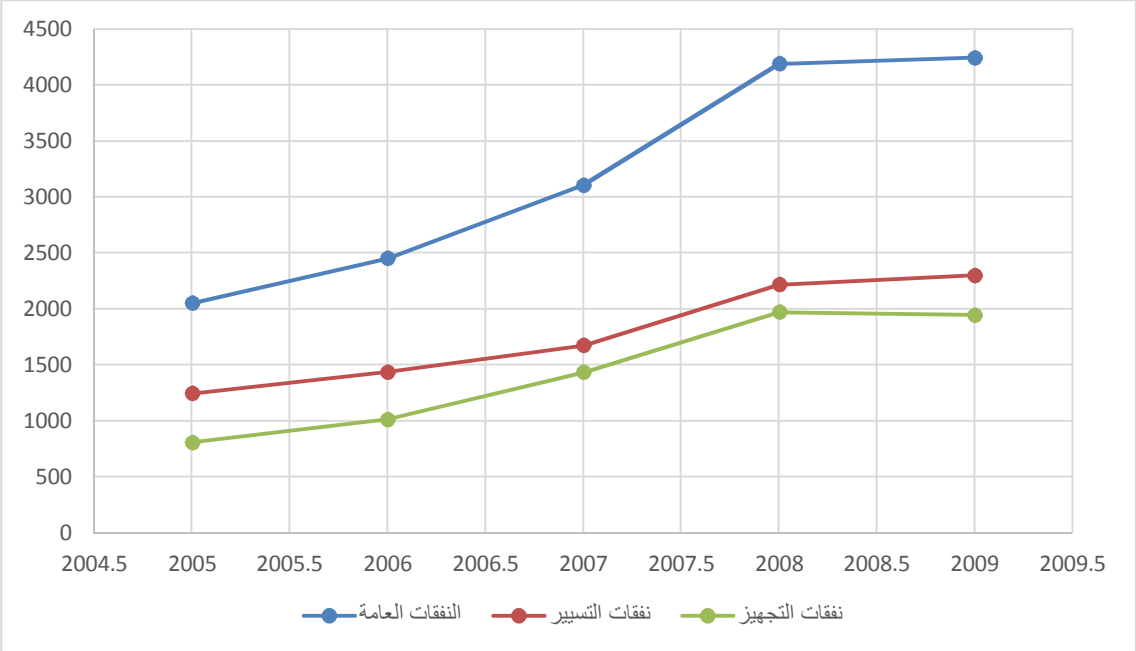

المصدر: http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع(2017/04/16.)

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن في سنة 2005 سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8,6 %مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت مقدار 2052 مليار دج، لتواصل ارتفاعها بنسبة 19,5%سنة 2006، وفي سنة 2008 بلغت النفقات العامة للميزانية مستوى 4191 مليار دج مقابل 3108,7 مليار دج سنة 2007، أي بزيادة قدرها 34,8 % مقابل 26,7% في سنة 2007.

وأخيرا في سنة 2009، بلغت نفقات الميزانية العامة مستوى 4246,3 مليار دج مقابل 4191 مليار دج سنة 2008، أما فيما يخص نفقات التسيير ونفقات التجهيز فنلاحظ أن:

-**نفقات التسيير**: انخفضت نفقات التسيير بنسبة 0,5 % سنة 2005 ويعود هذا التراجع مقارنة بسنة 2004 أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 14 %، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة 10,8 % لترتفع بعدها إلى المبلغ 1437,9سنة 2006، أي بنسبة 15,4 %، وفي سنة 2008 ارتفعت

نسبة نفقات التسيير لتبلغ 32,5% في 2008 مقابل % 16,4في سنة 2007، وذلك بفضل الارتفاع في التحويلات الجارية، أما سنة 2009 فقد بلغت نفقات التسيير 2300 مليار دج أي بزيادة قدرها 3,7 %، وبالتالي فقد تميزت نفقات التسيير خلال هذه الفترة بارتفاعها السريع ويرجع سبب هذا التزايد إلى تزايد نفقات تسيير هذه البرامج وكذا التنمية البشرية التي اعتمدتها الدولة.

-**نفقات التجهيز:** ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة % 26,5سنة 2005 مقابل 23,5% في سنة 2004، فالنفقات التي سجلت زيادة ملحوظة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري والصناعة والطاقة شهد انخفاضا مقارنة بسنة 2004، بالإضافة إلى الإنفاق على السكن، والبنية التحتية الاجتماعية والإدارية، الهيئة العمرانية التي لم تسجل ارتفاعا كبيرا، وفي سنة 2006 ارتفعت نفقات التجهيز إلى 1015,1أي بنسبة25,8 %، لتواصل الارتفاع إلى 1434,6 سنة 2007 نسبة 41,3% ثم إلى 1973,3سنة 2008، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 37,6%من مجموع نفقات التجهيز سنة 2008، في حين انخفاض نفقات قطاع الصناعة والطاقة والهيئة العمرانية، لتسجل بعدها انخفاضا سنة 2009 بمبلغ 1946,3.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009 والجدول رقم (10) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

(الوحدة: %).

المؤشـــــرات / السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4, 7	5, 6	6, 3	6, 1	10, 5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5, 8	-2, 5	-0, 9	-2, 3	-1, 9
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	5, 1	2, 0	3, 0	2, 4	2, 1

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

ولتوضيح ذلك اعتمدنا على الشكل رقم (05):

الشكل رقم (05): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

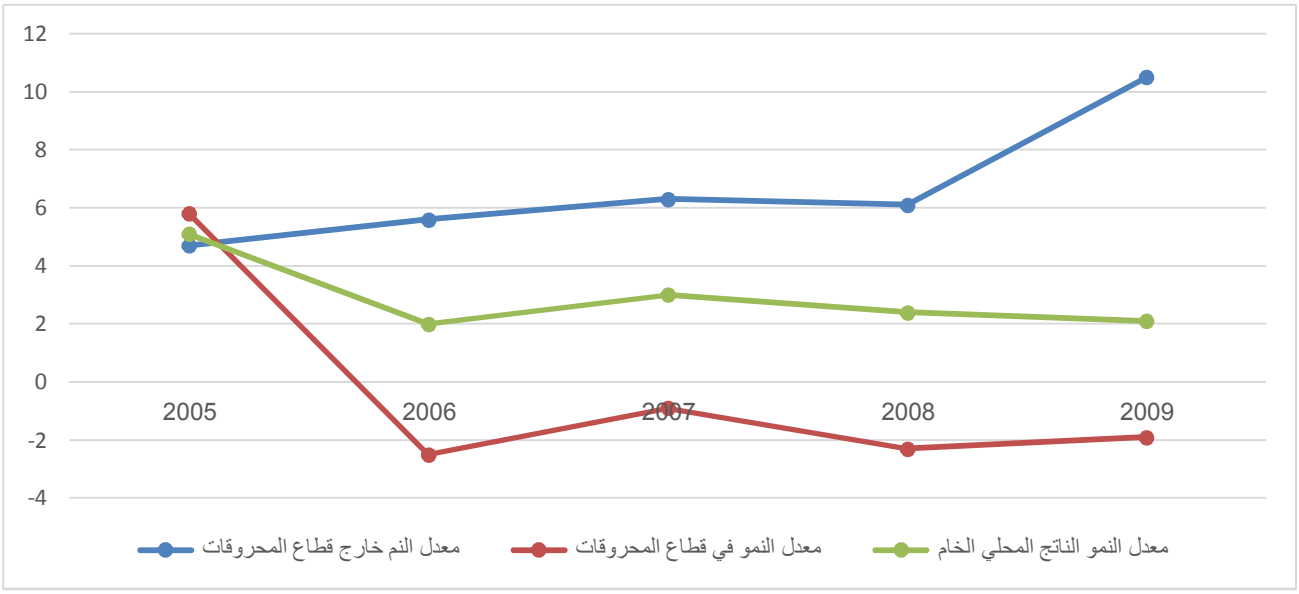

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

تراجعت معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة OPEC، حيث انخفض معدل نمو قطاع المحروقات بـ % 8,3 سنة 2006 مقارنة بـ 2005 ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ10,5 % وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وبالتالي نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا ويمكن القول بأن تدهور معدل نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في ذلك، وتجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية، ويوضح لنا الجدول رقم (11) تطور معدلات النمو الحقيقية خلال 2005-2009.

الجدول رقم (11): معدلات النمو القطاعية 2005-2009.

(الوحدة: %).

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1, 9	4, 9	5, 0	-5, 3	6, 2
الصناعات	-4, 5	-2, 2	-3, 9	1, 9	3, 5
البناء والأشغال العمومية	7, 1	11, 6	9, 8	9, 8	10, 2
الفلاحة	1, 9	4, 9	5, 0	-5, 3	6, 2
الخدمات	3, 0	3, 1	6, 5	7, 7	5, 2

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع (2017/04/16).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

-**القطاع الفلاحي:** حقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة بين سنتي 2005 و2007 بما يقارب 3,1 %، لكنه انخفض بشكل حاد بما يقارب 10,3 %سنة 2008 وذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ % 6,2سنة 2009 بفعل قطاع الحبوب.

-**القطاع الصناعي:** سجل القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال هذه الفترة في كل من صناعة المواد الغذائية، صناعة النسيج والصناعة الميكانيكية والكهربائية، ليعود ارتفاع معدل نمو هذا النظام سنتي 2008 بنسبة 1,9 %و% 3,5سنة 2009، وذلك لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي، وبالتالي يبقى أداء هذا القطاع ضعيف ودون المستوى.

-**قطاع البناء والأشغال العمومية:** بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9,5 %لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها الخاص بتدعيم البنى التحتية لتحقيق التنمية الشاملة.

-**قطاع الخدمات:** يعتبر قطاع الخدمات صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5,2 %، وذلك راجع إلى تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص.

الفرع الثالث: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

ساهم ارتفاع أسعار البترول خلال 2005-2009 بالتوسع في الإنفاق العمومي، وهذا ما أثر على نمو الناتج الداخلي الخام، والجدول رقم (12) يوضح لنا علاقة النفقات العامة بالناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (12): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج، %).

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج الداخلي الخام	النفقات العامة/ الناتج الداخلي الخام	نفقات التسيير/ الناتج الداخلي الخام	نفقات التجهيز /الناتج الداخلي الخام
2005	2052	1245,1	806,9	7561,9	27,1	16,5	10,7
2006	2453	1437,9	1015,1	8501,6	28,9	16,9	11,9
2007	3108,7	1674	1434,6	9352,9	33,2	17,9	15,3
2008	4191	2217,8	1973,3	11043,7	37,9	20,1	17,9
2009	4246,3	2300	1946,3	9968	42,6	23,1	19,5

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع (2017/04/15).

والشكل رقم (06) يوضح لنا العلاقة بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (06): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009.

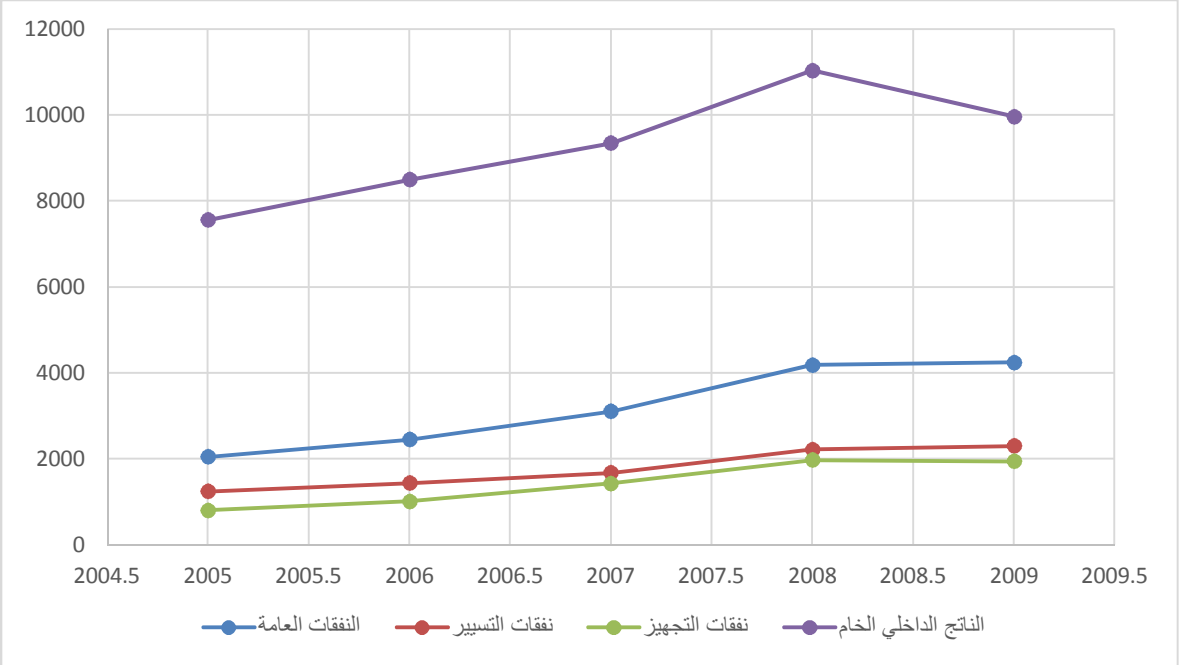

المصدر: http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع (2017/04/16).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12) والشكل رقم(06) ارتفاع في الانفاق العام قابله ارتفاع في الناتج الداخلي الخام إلى أن يبلغ اقصى قيمة له سنة 2008 ثم انخفض سنة 2009، ويمكن أن نفسر ذلك الى انخفاض أسعار البترول الذى أدى إلى عدم التوسع في الانفاق وبالتالي انخفاض في خدمات الإدارات العمومية وخارج الإدارات العمومية، وخلاصة القول أن تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة، والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الانفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة، بينما يظهر مضاعف الانفاق فقط على قطاعات الاشغال العمومية وقطاع الخدمات.

تمثل نفقات التسيير حوالي 18% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بينما تمثل نفقات التجهيز 15% منه.

المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي2010 – 2015.

يدرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إتمام ما تبقى من مشاريع وخلق ورشات جديدة تقضي على الكثير من النقائص، ويعد برنامج الاستثمارات (2010 –2015) من أهم الاستراتيجيات الانفاقية طويلة المدى التي تتخذها الجزائر.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر خلال الفترة 2010–2015.

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010–2015 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار)، وعلى هذا الأساس سيتم ابراز تطور النفقات العامة بهيكليها نفقات التسيير ونفقات التجهيز من خلال الجدول رقم(13):

الجدول رقم (13): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر2010 -2015.

(الوحدة: مليار دج، %)

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	4466,9	5, 2	2659	15, 6	1807, 9	-7, 1
2011	5853, 6	31	3879, 2	45, 9	1974, 4	9, 2
2012	7058, 1	20, 6	4782, 6	23, 3	2275, 5	15, 3
2013	6024, 1	-14, 7	4131, 5	-13, 6	1892, 6	-16, 8
2014	6995, 7	16, 1	4494, 3	8, 8	2501, 4	32, 2
2015	7656, 3	9, 4	4617	2, 7	3039, 3	21, 5

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

وللتوضيح أكثر نستعين بالشكل رقم(07):

الشكل رقم (07): تطور النفقات العامة بهيكليها في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

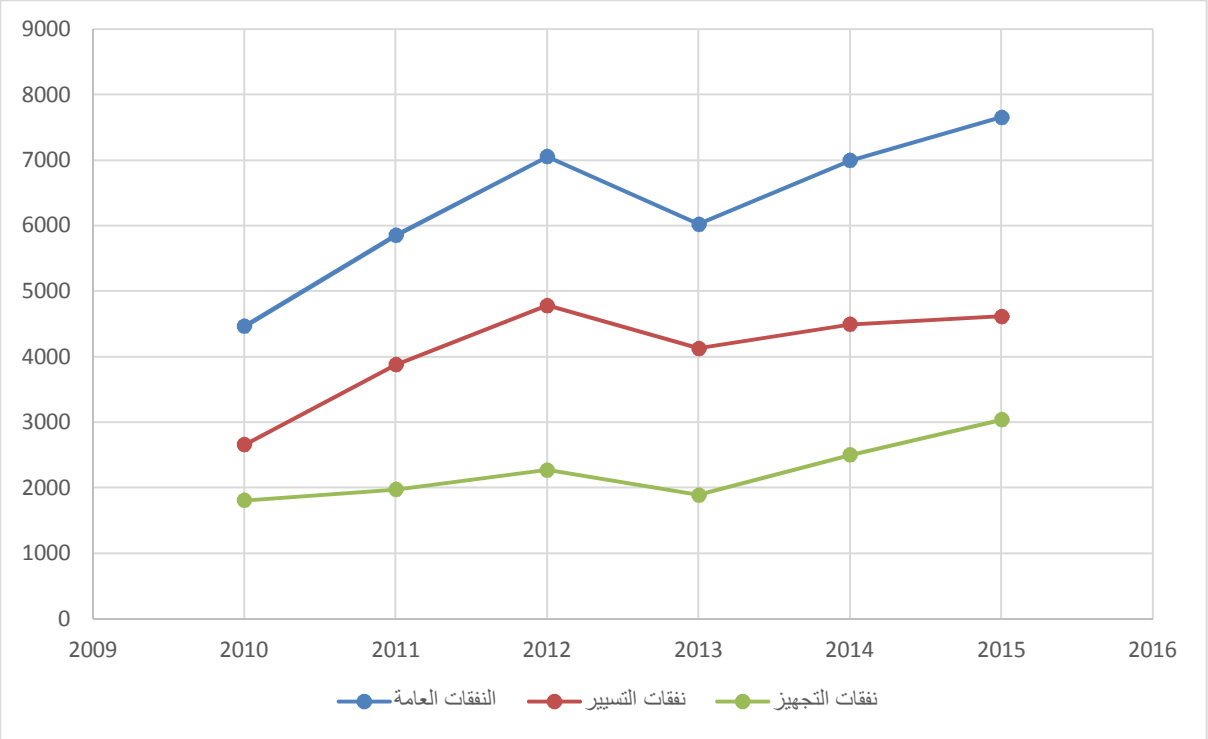

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) والجدول رقم (13) ان:

عرفت النفقات العامة تذبذبا خلال الفترة 2010-2015، فخلال المرحلة 2010-2012 عرف الانفاق العام تطورا كبيرا وملحوظا، فقد بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2012 مستوى 7058,1 مليار دج، مقابل 5853,6 مليار دج في 2011، أي بزيادة تساوي 20,6% مقابل 31% في 2011 و5,2% في 2010، ازدادت بالتالي بنسبة 60 %تقريبا خلال هذه الفترة.

في 2015 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656 ,3مليار دج مقابل 6995,8 مليار دج، في2014، أي بارتفاع قدره 9,4%، بعد الارتفاع الأقوى المسجل في سنة 2014بـ 16,1 %، مقابل انخفاضا بـ14,7 % في 2013، تسببت نفقات راس المال بأكثر من 81% في هذا الارتفاع.

أما بالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز فنلاحظ ان:

-**نفقات التسيير:** تطورت بصورة كبيرة خلال الفترة 2010-2012، اذ انتقلت من 3879,2 مليار دج سنة 2011 الى 4782,6 مليار دج سنة 2012، وترجع هذه الزيادة تقريبا بصفة كلية إلى ارتفاع التحويلات الجارية بما فيها الخدمات العامة، وبصفة أخرى إلى نفقات المستخدمين، ولكن في سنة 2013، انخفضت بشكل واضح لتصل إلى 4131,5 مليار دج بنسبة 13,6%.

ارتفعت نفقات التسيير من جديد سنة2014 بنسبة 8,8% وواصلت نموها في سنة 2015، ولكن بنسبة متواضعة 2,7% لتبلغ 4617 مليار دج عكس 2014، نتج هذا الارتفاع في النفقات الجارية عن الارتفاع في نفقات المستخدمين، وتراجع طفيف للتحويلات الجارية بما في ذلك الخدمات الإدارية.

-**نفقات التجهيز:** اما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بوتيرة ملحوظة من سنة 2010 الى2012، فقد قدرت بـ 1807,9مليار دج سنة 2010، وعرفت زيادة في سنة 2012 بنسبة15,3 % اذ انتقلت من 1974,4 مليار دج في2011 إلى 2275,5 مليار دج سنة 2012، وترجع هذه الزيادة أساسا الى نفقات قطاع السكن، وبدرجة أقل إلى النفقات المتنوعة، لكن عرفت هذه النفقات انخفاضا قدره1892,6 مليار دج سنة 2013 بنسبة 16,8 %، وبعد هذا الانخفاض عادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع من جديد سنة 2014 بنسبة 32,2 % واستمرت في ارتفاعها سنة 2015 بوتيرة21,5 % لتبلغ 3039,3 مليار دج ، نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية، وقطاع السكن أما نفقات قطاع المناجم والطاقة فقد ارتفعت بصفة أقل.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015.

جاء برنامج التنمية الخماسي تكملة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي2005-2009، حيث عرفت معدلات النمو تذبذبا سواء في قطاع المحروقات أو خارج المحروقات، والجدول رقم (14) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقة خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم(14): تطور معدلات النمو الحقيقة في الجزائر2010 -2015.

(الوحدة: %).

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6	-6	0,4
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	5
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع(2017/04/17).

الشكل رقم(08): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر 2010-2015.

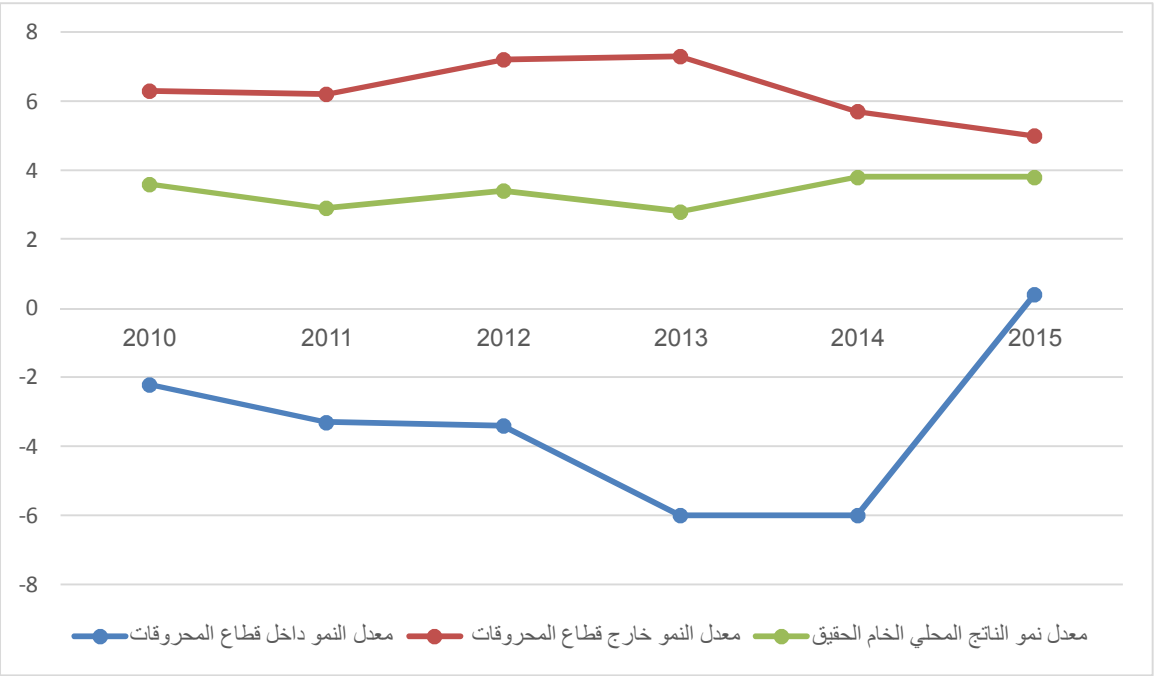

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع (2017/04/17).

نلاحظ أن هناك انخفاضا في معدل النمو داخل قطاع المحروقات، وذلك خلال الفترة 2010–2015 للأسباب التالية: الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وأيضا انخفاض المحروقات الغازية.

اما فيما يخص معدل نمو خارج قطاع المحروقات فهو في ارتفاع ملحوظ، أي ما يقارب 10% في كل سنة خلال الفترة 2010–2012، بسبب ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، ليتراجع بعدها سنة 2014و2015 بـ5,7 % و5% على التوالي.

نلاحظ أيضا انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي من سنة 2010 إلى سنة2011 بـ0,7 % نتيجة عجز في الميزانية ناتج عن انخفاض أسعار البترول، إلا أنه عرف انتعاش في سنة 2012 ولو أنه بشكل بطيء قدر بـ3,4 %، ليتراجع بعدها سنة 2013 بنسبة 2,8 % بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله سنة 2012، ومع هذا الانخفاض تكون قدرة تمويل الخزينة معتبرة جدا سنة2013 بالنظر إلى المستوى المتغير للادخارات المالية وانخفاض الاستثمارات.

بعدها تواصل توسع النشاط الاقتصادي فبلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي3,8% سنة2014، ليستقر على نفس النسبة سنة2015 وذلك لانتعاش نشاط قطاع المحروقات.

الجدول رقم(15): معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015.

(الوحدة: %).

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	4,9	11, 6	7, 2	8, 2	2, 5	6, 4
الصناعات	3, 4	4, 2	5, 1	4	3, 8	4, 3
البناء والأشغال العمومية	8, 9	5, 2	8, 2	6, 8	6, 8	4, 9
خدمات خارج الإدارة العامة	7, 3	7, 3	6, 4	8, 5	8, 1	5, 3
خدمات الإدارة العامة	5, 7	5, 5	4, 1	3, 9	4, 5	3, 7

المصدر:http://www.ons.dz / تاريخ الاطلاع(2017/04/17).

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ ان:

-**الفلاحة:** حقق قطاع الفلاحة نمو في سنة 2012 زادت قيمته المضافة بنسبة7,2 % خاصة بفضل نسبة تساقط الأمطار و الأسعار الدنيا المضمونة للمنتوجات الاستراتيجية (الحبوب والحليب)، إلا أنه حقق نتائج معتبرة سنة2013 من بين كل القطاعات، فقد حقق أعلى نمو في الحجم بمعدل 8,8% مقابل 7,2% في 2012، وذلك راجع إلى نمو كبير للمنتجات الزراعية باستثناء القمح اللين وهذا راجع الى انخفاض محصول القمح بنوعيه اللين والصلب وكذا محصول الشعير، سمح الموسم الزراعي في سنة2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في 2013، حيث تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة% 6,4، و ذلك لارتفاع مستويات الإنتاج للمنتجات الزراعية(اللحوم الحمراء و الدواجن، الخضر و الفواكه).

-**البناء والاشغال العمومية:** يواصل هذا القطاع ارتفاعه بوتيرة معتبرة، فقد بلغ معدل النمو8,9% سنة 2010، و بعد التراجع الذي عرفه في 2011 بنسبة5,2% استعاد قطاع البناء و الاشغال العمومية مستواه الى8,2**%** و ذلك بسبب الزيادة في نفقات التجهيز للدولة و انعاش برنامج بناء المساكن، ليواصل ارتفاعه بوتيرة معتبرة بـ6,8% سنة 2013، و هذا نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية و لانتهاء الاشغال الكبرى للبنية التحتية، لينكمش نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية بنسبة4,9% سنة 2015، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين عوض هذا الانكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات.

-**الخدمات:** تحسن نشاط الخدمات ليواصل نموا معتبرا، ويسجل اعلى النسب ويعد قطاع الخدمات الأكثر مساهمة في نمو إجمالي الناتج الداخلي بعد قطاع المحروقات في تدفق الثروات المنتجة سنويا، إلا أنه عرف انخفاضا بـ6,4% سنة 2012 وهذا للمرة الأولى منذ 2007، بعد ذلك تحسن نشاط الخدمات بوضوح بعد تراجعه الطفيف في السنة السابقة، مسجلا بذلك اعلى نسبة نمو منذ سنة 2008 بارتفاع قدره8,5 % ويرجع هذا إلى ديناميكية فرع التجارة وفرع النقل اللذان ارتفعا، تراجع نشاط الخدمات بصفة معتبرة في 2015 حيث انخفض نموه من 2,8 % الى5,3 % مقابل 8,1 % للسنة السابقة، ويرجع هذا التباطؤ أساسا الى تباطؤ نمو فرع التجارة، وكذا انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات.

-**الصناعة:** يبقى معدل نمو القطاع الصناعي يسجل نموا ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث سجل نسبة نمو سنة 2011 بـ4,2 %، ارتفعت في سنة 2012 القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 5,1 %، وهي نسبة معتبرة مقارنة بمتوسط وتيرة نمو هذا القطاع خلال الثلاثة عشر سنة الأخيرة، وترجع التأخيرات المعتبرة لهذا القطاع إلى ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الذي هو في تراجع مستمر...، وعرف بعدها القطاع الصناعي تباطؤ سنة 2013 ليسجل نسبة4% واصل وتيرته سنة 2015 بنسبة4,3%.

الفرع الثالث: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 – 2015.

أدى تراجع أسعار المحروقات الى انخفاض الدخل الحكومي، مما أثر على الانفاق وبالتالي عدم تنفيذ بعض المشاريع، مما يفسر لنا عدم الارتفاع في الناتج الداخلي الخام، والجدول رقم(16) يوضح لنا تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010–2015:

الجدول رقم(16): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام2010 – 2015.

(الوحدة: مليار دج، %).

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج الداخلي الخام	النفقات العامة/الناتج الداخلي الخام	نفقات التسيير/الناتج الداخلي الخام	نفقات التجهيز/الناتج الداخلي الخام
2010	4466,9	2659	1807,9	11991,6	37,3	22,2	15,1
2011	5853,6	3879,2	1974,4	14588,6	40,1	26,6	13,5
2012	7058,1	4782,6	2275,5	16208,7	43,5	29,5	14
2013	6024,1	4131,5	1892,6	16650,2	36,2	24,8	11,4
2014	6995,7	4494,3	2501,4	17242,5	40,6	26,1	14,5
2015	7656,3	4617	3039,3	16591,9	46,1	27,8	18,3

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع (2017/04/18).

وللتوضيح أكثر نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم(09): تطور النفقات العامة بهيكليها والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2015.

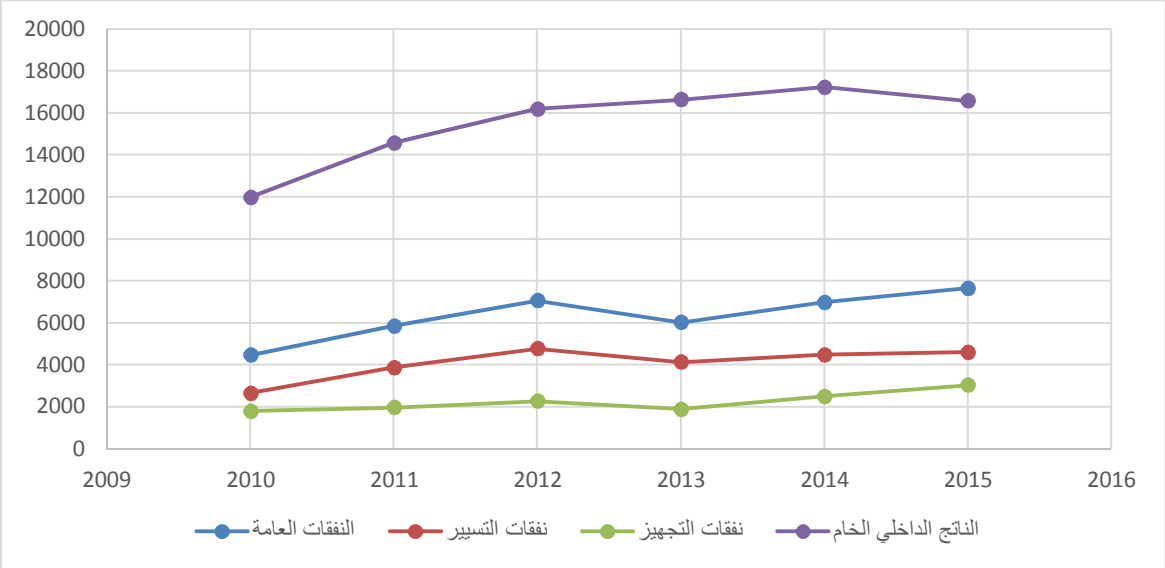

المصدر: http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع (2017/04/18).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النفقات العامة شهدت نموا معتبرا من سنة 2010 إلى غاية 2012 حيث بلغت 7058,1 مليار دج، لتنخفض بعدها سنتي 2013 و2014 بـ 6024,1 مليار دج و 6995,7 مليار دج على التوالي، لتعود إلى الارتفاع سنة 2015 بمبلغ 7656,3 مليار دج، أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام فهو في ارتفاع طفيف نوعا ما، و يرجع ذلك إلى تدهور في أسعار المحروقات الذي أدى بالحكومة إلى انتهاج سياسة مالية حذرة، وبالتالي انخفاض معدلات النمو القطاعية.

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي فإن النفقات العمومية في ارتفاع مستمر، فقد ارتفعت نفقات الميزانية الكلية سنة 2015 إلى46,1% مقابل 40,6% سنة 2014، و 36,2 % في سنة 2013، مقابل انخفاض في قيمة الناتج الداخلي الخام، و في المتوسط تبقى النفقات العامة تمثل 40 % من الناتج الإجمالي للفترة 2010-2015 و هذا ما يعكس حجم القطاع العام في الاقتصاد.

تمثل نفقات التسيير حوالي 26% من الناتج الداخلي الخام، أما نفقات التجهيز فتمثل14% من حجم الناتج الداخلي، والملاحظ ان نفقات التجهيز تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا، أكبر من تأثر نفقات التسيير، ومع ذلك يبقي الاقتصاد الجزائري وبالتالي سياسة الانفاق العام مرتبطة بقطاع المحروقات.

خلاصة:

عرف معدل النمو الاقتصادي تطورات في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال البرامج والمخططات التنموية الموضوعة من طرف الحكومة الجزائرية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطور عناصره، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي يبقي تابع لناتج قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بنسبة تفوق 90% مما يتعين على الجزائر بالعمل على تطوير القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة والسياحة، لتساهم في الناتج المحلى الإجمالي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن تحقيق التحسن في المؤشرات الاقتصادية الأخرى يؤدي إلى تحقيق ما تسعى إليه الدول النامية التي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية من أجل تقليص الفجوة التضخمية، وتقليص البطالة ومحاولة التخلص نهائيا من المديونية الخارجية، وتحصيل الميزان التجاري ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من أجل تحقيق ذلك يجب العمل أولا على تنمية الجزائر وتطوير الإمكانيات والموارد البشرية، التي تساهم إلى حد كبير في تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال انتهاج السياسات وباتباع برامج إنعاشية ساهمت بشكل كبير في تحسين الأوضاع ورفع معدلات الناتج المحلي وتقليص بعض الاختلالات، ومع ذلك يبقي الاقتصاد الجزائري مرتبط بالظروف الخارجية المؤثرة في الطلب على المحروقات.

خاتمة:

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه، غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها، ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه، ومن بينها الانفاق العام، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام.

حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال فصلين، ففي الفصل الأول تعرفنا على مفاهيم الانفاق العام وإبراز مختلف العناصر المكونة له، تقسيماته، ومحدداته، أسباب زيادة النفقات العامة، والآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق العام، وبعدها تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وأهم نماذجه ونظرياته.

أما الفصل الثاني فخصصناه لتحليل الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تناولنا في البداية عرض موجز لوضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015، لنقوم بعدها بعملية التحليل لهذه الفترة لتوضيح أثر هيكل الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات، وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق لموضوع الدراسة.

1-النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي:

-إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي، أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية.

-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقية الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له.

-إن نفقات التسيير تستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، وحسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على النفقات الاستهلاكية كنفقات التعليم، الصحة، وأجور العمال.

-مساهمة سياسة الإنفاق العام في الجزائر 2001-2015، في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

-اثرت سياسة الإنفاق العام إيجابيا على انشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وتطوير قطاع الخدمات من ناحية النقل والاتصالات والتجارة.

-غياب الرشادة في الإنفاق العام بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء إختيار نوعية البرامج والمشاريع.

2-التوصيات والاقتراحات:

-ترشيد الإنفاق العام وذلك بتحليل التكاليف والايرادات في إنجاز المشاريع والتنسيق، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة:

-تعميق التعاون بين القطاع الخاص والعام من خلال التوسع في إقامة المشاريع المشتركة بينهما.

-الاستمرار في تسطير برامج تنموية التي يتم فيها التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية مما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي.

-العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كالزراعة، الصناعة، والسياحة لتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية.

3-افاق الدراسة:

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة الدراسات السابقة من جهة ويفتح المجال واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى ومن بين المواضيع التي نقترحها لتطوير وإثراء هذا البحث هي:

-دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة والجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل برنامج 2015 -2019، وذلك قصد تفعيل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي.

-اختبار آثار سياسة الإنفاق العام على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي الكلي مثل البطالة، التشغيل، التضخم.

-دراسة ترشيد الإنفاق العام على المشاريع العمومية.

-العوامل المفسرة لنمو الانفاق العام.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
2. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2006.
3. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
4. مايكل أيد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
5. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. محمود حسين الوادي، مبادئ، المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
7. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
8. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014.
10. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

المذكرات:

11. أسماء ماصمي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2013-2014.

12. أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

13. وسيلة طيوش، مسعودة دحماني، أهمية ترشيد النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص مالية وحساب المخاطر، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012-2013.

14. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

15. محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2013-2014.

16. مقران بهلول، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010-2011.

17. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

18. نعيمة زيرمي، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2015-2016.

19. عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

20. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.

21. شاهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

22. شمس الدين فنيش، العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015-2016.

23. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

المواقع الالكترونية:

24. http://www.ons.dz.

ملـــــخص:

تعتبر الجزائر إحدى الدول السائرة في طريق النمو، لهذا لجأت إلى سياسة الإنفاق العام عن طريق برامج ومخططات إنعاشية لإنعاش اقتصادها من خلال تخصيص قدر كاف من الأموال لكل برنامج ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة التي تم التطرق فيها إلى أثر هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2015) تم التوصل إلى أن الجزائر لا تملك قوة الدراسات و الرشادة الكافية في الإنفاق، وتعاني كذلك من سوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع كما أنها تركز على قطاع المحروقات وتهمل القطاعات الأخرى التي تعتبر مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي و تنميته.

الكلمات المفتاحية: هيكل الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، برامج الإنعاش الاقتصادي.

Abstract:

Algeria is one of the countries in the path of growth, so it resorted to the policy of public spending through programs and plans to revive the revival of its economy through the allocation of sufficient funds for each program and raise the rates of economic growth, and through this study, which was addressed to the impact of the structure Public Expenditure on GDP During the period 2001-2015, it was found that Algeria does not have the strength of studies and sufficient rationality in spending, and also suffers from poor selection of the quality of programs and projects. It also focuses on the hydrocarbon sector and neglects the other sectors that are important for raising Economic growth rate and development.

Key words: public expenditure structure, economic growth, economic recovery programs.